

ان ان المذكور غائب واكثره قريب لان المناسبات للفظم جمعاً
مثلاً في البصر الحكم بان الكتاب الكامل يتبعه عند النظر من فيه قوله
ووصل من ليس له عطف على بفتح وسبب ان المشارة الى الابد الى الم
وذلك ما تقول لمن اعلمته شيئاً احتفظ بذلك ويصوله على تقدير ان
يراد به القرآن او المؤلف من غيره الخ وقد ظهر لان سورة البقرة
قد نزل فيها بفتح وثمانون سورة والقرآن يطبق على البقرة المشرك بين
الكلية البقرة كذا المؤلف في المراد من الوصول الوصول بحسب الكثرة
قال ابن كيسان ان الله انزل قبل سورة البقرة سوراً كتب بها المشركون
ثم انزل سورة البقرة فقال ذلك الكتاب يعنى ما تقدم البقرة من السور
وتعقد بران يراد به السورة فان اراد بالسورة القرآن كما هو المشرك
على الكتاب بعد ذلك وان اراد به السورة لخصاً ويكون المعنى اعتبار
ان الكتاب بقرآن مشترك بين الكل والجزء على ما في الفروع واعتقد
اللفظ البعض فلان ترتيب المذبول ليس ترتيب الجمع كيف وفي هذا
المتوخ آياتاً نكتة في وهو قوله تعالى فاصبروا واصبروا او قوله تعالى
ليس عليك به حاسم والظ من العار الحكم الى المخاطب على بوضعه
لستاه ليظهر احضاره بعينه في ذمته فليكون السورة المستوفى بالمعقولة
بشخصه عنده وما ذلك الا بالوصول اليه باكثرية فليرد ما اورد عليه
من انه قبل الوصول الى المرسل اليه كان كذلك واجب بان المتكلم اذا
الفت كل ما يقصد له غيره ويوصله ذهاباً لفظي في تركيبه وصوله اليه
وبين كلامه عليه وبانه لم ير وبالمرسل اليه النبي عليه السلام على من
اللفظ اليه حال الجاه به منزلة التمعن كما كتبه وهو و هو بالحق
ما ينهم من العبارة واعلم ان ما ذكره المصنف من المشركين ان كان
اسم في العرف والجزء في العادة واكثر الى الحقيقة الا انه لا يجرها
لاختصاصه البعيدة بخلاف ما في المصنف والارضى من انه بعد المشرك
اولاً واليه وما ذكره الا انهم من انه لفتية على ان القرآن وان كان المصنف

احتفظ

من تسمية

من حيث اللفظ فهو بعد من حيث الاسم اذ تسمية من اراد باللفظ
اي تسمية ذلك سواء جعلت اشارة الى المسمى بالكتاب اذ اراد بالكتاب
مع انه عبارة عن المؤلف على الاول وخرجه عن الثاني في التسمية
فانه خبر ذلك فيكون تسمية المصنف والجزء في عاين الخبر اولى
التي هي عين ذلك الا اشارة اليه وعبارة عن عاين الخطاب منه
واجب وان كان مبتدأ مؤنثاً فتقول او مصنفه الذي هو اشارة الى وجه
التسمية على تقدير ان يكون اشارة الى الكتاب بذكره هو ما استدلوا به
لان التكرار في بيان وجه التسمية في توصيفه بعبارة التي هو اشارة
على وجوب ايراد الاسم الاشارة على طين صفتين ان اللفظ هو اشارة
على طين الموصوف وتكرار الوصول لتسمية الخبر والفتا بوضوح التي هي
وما تسمى من انه على تقدير كون صفة ايضا اشارة الى المضافة فاصرف
على الخبر فيهم مخالفت لما نص عليه الكتاب والرسم وقول بالفتا
في العفة وفي بعض النسخ لانه صفة اخرى التي هو وجوده في التسمية
استلزامه على ما ذكره في عدم الفانح في توصيف الخبر بالموصول
انما والاسم الاشارة اليه اذ هو في من الجاه به لان الاشارة
المفهوم والثاني من حيث الخبر في خبره اشارة الى المضافة
بلى الوجود ما ذكره ابن الحاجب من انه اشارة الى المضافة في الخبر دون المرجع
لا يقال ليس بلفظ السورة الا انه بل للتسمية بلفظ السورة فلما عرفت
بلفظ المصنف الثاني انما نقول بان التسمية من ذلك المزل
بالسورة واستمر ذلك حتى صار حجة ان يعرفه بما قصد بوضوح العلم
تسمية عن سائر السور كان اعتباراً من سائر بلفظ في وصفه وكان
الم في قوة قوله هذه السورة فحتم ان يثبت قوله الى الكتاب عطف
على قوله الى المسمى وذلك اشارة الى الكتاب على ان يكون صفة وفي
عدم تسمية هذا الوجه بشي من تسمية اشارة الى المضافة في الكمال
كالاخبار قوله فيكون صفة احتياطاً وادباً اليه لا يكون من الكلام

قوله

Copyright © King Saud University